التأليف في فقه العمران

د. بلحاج طرشاوي

جامعة تلمسان

مقدمة:

اهتم علماء الإسلام منذ العصور الإسلامية الأولى بالأمور المتعلقة بأحكام بالبناء وما يرتبط به من حقوق وواجبات، وكانت اغلب هذه الأحكام منثورة في أبواب الفقه المختلفة، فنجد في هذه الأبواب: حقوق الإرتفاق و تحديدها كحق المرور والشرب وحق المجرى وحق المسيل وحق التعلّي، ومن هذه المباحث نجد مباحث الإحياء وما يرتبط به من أحكام ومباحث الوقف والإجارة والكراء والقسمة... ونحوها من المباحث وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بمجال العمران داخل المدينة الإسلامية.

وجاءت أحكام البناء في مجملها موزعة في أبواب الفقه المختلفة، ولم تفرد في مؤلفات خاصة بها. إلا في فترات لاحقة من انطلاق عملية التدوين في الفقه.

و يمكننا تقسيم المؤلفات في هذا النوع من الفقه إلى عدة أقسام.

1- المؤلفات المتخصصة:

وهي المؤلفات التي أفردها أصحابها للحديث عن أحكام البنيان بجمع مسائله المنثورة في كتب الفقه المختلفة، و قاموا بتنظيمها و تنسيقها. وجعلوا لها فصولا وأبوابا منتظمة، فصار بذلك فقه البنيان علما فقهيا مستقلا بذاته، خارجا عن دائرة الفقه المعتادة في هذا المجال، له قواعده وأسسه ورجالاته، ويمكن القول أنّ هذه التآليف المفيدة قليلة ويصعب على الباحث أن يحصل على القدر الذي يريده لاستكمال بحثه والإلمام بموضوعاتها ، ومن بين هذه المؤلفات نذكر:

أ- **كتاب القسمة وأصول الأراضين:** [1] وهو من تأليف أبي العباس أحمد محمد بن بكر الفرسطائي النفوسي وهو من تحقيق محمد ناصر وبكر بن محمد الشيخ بلحاج، عاش الفرسطائي بين (420 هـ - و 504 هـ)[2]، ويعالج صاحب التأليف موضوع العمارة الإسلامية أو البناء داخل القصور في منطقة وادي ميزاب، فتناول فيه تخطيط المدن، والمنازل، وغرس الأشجار، والنخيل، ومد السواقي، وشق الطرق والأزقة وحقوق الناس وواجباتهم أمام أحكام الشريعة.

ومن المؤلفات المخطوطة التي عالجت موضوع البناء :

- كتاب القضاء في البنيان لعبد الله بن عبد الحكم ت 191 هـ[3]
- كتاب الجدار لعيسى بن دينار ت 212هـ[4] وهذين الكتابين لا أثر لهما.
- كتاب الجدار لعيسى بن موسى التطيلي ت 386هـ، واشتمل الكتاب على واحد وخمسين مبحثا كلها في البنيان ومتعلقاته، فذكر فيه القضاء بالمرفق في المباني ونفي الضرر، والقضاء في الدار تكون بين الرجلين، والقضاء القضاء في الرفوف تخرج على أزقه المسلمين، القضاء في فتح الأبواب، والقضاء في الرجل يعلن بناءه فيمنع جاره الريح و الشمس[5].

ب- **كتاب الحيطان**[6]: مؤلفه حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري المتوفى سنة 536 هـ[7] و حقق هذا المؤلف عبد الله نذير أحمد.

والكتاب عبارة عن جهود متراكمة لمجموعة من العلماء، فبدأ بجمعه المرجي الثقفي ثم قام بشرحه أبو عبد الله الدامغاني الكبير ثم قام المؤلف ابن مازة بتهذيبه وتنقيح أبوابه وشرح فصوله و التعليق عليه. والكتاب يتضمن عشرين بابا[8].

يتناول الباب الأول استحقاق الحائط بالجذوع، فيقول المؤلف:"إذا تنازع اثنان في حائط وهو متصل بينهما فهذا على وجهين: إما أن يكون متصلا بملك أحدهما، أو بملكيهما وليس لواحد منهما ترب[9] ولا حمل عليه، ففي الوجه

الأول، صاحب الاتصال أولى،لأنه في يده، والظاهر أنّ ما في يد الإنسان ملك له".[10]

ج- كتاب الإعلان بأحكام البنيان: لمؤلفه محمد بن إبراهيم اللخمي المعروف بابن الرامي[11] والكتاب حققه عبد الرحمن بن الأطرم، وما يميز كتاب ابن الرامي ويجعل منه عمدة في هذا الباب، هو أن صاحبه ليس فقيها ولا قاضيا، بل هو ممن امتهنوا صناعة البناء، لهذا اشتهر بالبنّاء، فهو لا شك صاحب خبرة واسعة في مجال البناء وهو يصرح في بداية مؤلفه أنه بناء أجير، ويعتذر عما قد يقع منه من خطأ العبارة.

"أما قولنا على كل فصل قال المعلم محمد ليعلم من قرأ كتابي هذا أني بناء أجير، فيعذرني إن وجد فيه خطأ في اللفظ أو الترتيب"[12].

ولم يكن ابن الرامي بناء بصيرا بعمله فحسب، فقد تولى ولاية الحسبة على الأسواق،وكان أغلب مهامه يدور في فلك صنعته فقد يحتسب في عيوب الدرر ويتفقد الحيطان فيأمر بهدم ما كان آئلا إلى السقوط منها و يتفقد الشوارع وما يقع فيها من مناكر والأخذ منها بالبناء قال ابن الرامي: " وقد نزلت عندنا مثل هذه كثيرا، فأمرني القاضي بهدمه، وعمل النظر في الأسواق في كل ما يراد فيها بالبناء وغيره ".[13] وكان القضاة والمفتون في تونس يرجعون إلى رأيه، ويبعثونه لاستقصاء حقائق المنازعات، فلا يخرجون عن رأيه يقول ابن الرامي:" وقد نزلت هذه عندنا بتونس فاشتكى بعض الناس إلى الشيخ الفقيه أبي إسحاق بن عبد الرفيع، فسألنا النظر فيها فكتبنا في وثيقة: إنّ دخانها كثير مضر بالجيران فأمر بقطعها"[14].

2- مؤلفات الحديث النبوي:

اشتمات كتب الحديث النبوي على الكثير من الأحاديث النبوية التي تهتم بأحكام البنيان،وقد أثرت هذه الأحاديث تأثيرا بالغا في النسيج العمراني للمدن الإسلامية، سواء من حيث السيطرة على الفعل البناء أو من حيث توجيهه.

ومن أهم الأحاديث التي نذكرها في هذا المجال، حديث الضرر[15] والحديث يعتبر قاعدة هامة في فهم وتفسير الكثير من أقسام العمران. فقد كان

لهذا النص النبوي دورا هاما في صياغة فقه العمران الإسلامي من حيث السيطرة على تصرفات الفرق المتجاورة، ثم حل النزاعات العالقة بينهم.

ورجع إليه الفقهاء في فتاويهم المتعلقة بأحكام البناء وغيرها، فأفتوا بوجوب إزالة الضرر أيا كان نوعه ومصدره، كما رجع إليه القضاة عند إصدار أحكامهم عند الفصل بين المتخاصمين في قضايا العمران خاصة فيما تعلق برفع الضرر الواقع على أحد الخصمين.

وهناك أحاديث كثيرة في هدا المجال، والتي لا يتسع العمل لذكرها.

أ- المؤلفات الفقهية:

تعرّض أغلب فقهاء الشريعة إلى مواضيع أحكام البنيان في كتبهم الفقهية على شكل مسائل متفرقة و موزعة على أبواب الفقه المختلفة.

وأغلب هذه المباحث تدور حول القسمة والكراء والإجارة وأحكام الوقف والإقطاع وإحياء الموات وحريم النهر والعين والبئر.

ويمكن أن نلحق بكتب الفقه نوع آخر من الكتب وهي كتب الفتاوي مثل كتاب "فتاوى ابن رشد " أو "مسائل الوليد ابن رشد"، وهو يتعرض فيه لكثير من الفتاوى المتعلقة بأحكام العمران وخاصة ما يتعلق بفض النزاعات بين الفرق المتنازعة أو بين العقارات المتجاورة.

وهناك مؤلفات أخرى لها نفس الطابع وهي كتب الأقضية وقد خصص أصحابها أبوابا وفصولا للبنيان والقضاء في المسائل المرتبطة بالعمران ومن أمثلة هذه المؤلفات نجد كتاب " البهجة في شرح التحفة" للتسولي ومن المسائل التي عرضها في باب البيوع، يذكر المؤلف عيوب الدور وما ينشأ عن ذلك عند وجودها وفي باب الإجارة جملة من أحكام تأجير الدور وما يتصل بذلك[16].

ويمثل كتاب الحاوي للفتاوي للسيوطي مصدرا هاما ومميزا في مجال البناء،فخصّص عنوانا لهدم الأبنية المحدثة وسماه " هدم الجاني على الباني " وتحدث فيه عن حريم المساجد، وعن الإقطاع وذكر فيه حكم إقطاع الشوارع والطرقات، وحكم البناء على النهر.[17] ويمكن أن نعتبر هذا المؤلف نقطة تحول وواصلة ربط بين مؤلفات الفقه العامة وبين المؤلفات المتخصصة.

ومن كتب الفقه التي يمكن أن نذكرها كتاب "إعلام الساجد بأحكام المساجد"[18] للإمام الزركشي المتوفي سنة 794 هـ[19] والكتاب مصدر هام لمن أراد البحث في بناء المساجد وما ينبغي أن يتوافر من شروط عقد بناء المساجد أو بعد الانتهاء من بنائها وهو كما جاء في مقدمته أول كتاب صنف مستقلا في أحكام المساجد فسار كالمنار ومرجعا لمن أتى بعد المصنف[20]. وقد وجدت أن الكثير ممن كتب في هذا المجال قد أشار إليه.

ب- مؤلفات الحسبة:

واهتمت كتب الحسبة بالعناية بجزء هام في مجال العمران داخل الإسلام وبينوا الشروط التي يجب أن تتوفر في المحتسب وحددوا مجالاته واختصاصاته فالمحتسب مكلف بالسهر على نظافة الطرقات ويراقب السير الحسن داخل الأسواق ويقف دون وقوع المنكرات وانتشارها داخل المجتمعات وتحدثت كتب الحسبة عن البناء وخاصة فيما يتعلق بمواد البناء ومراقبة البنائين ومن هذه المؤلفات" معالم القربة في أحكام الحسبة " لمحمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت 729)[21].

وكتاب "الحسبة في الإسلام" لتقي الدين أحمد بن تيمة (670 هـ - 740هـ)، وكتاب الحسبة للفاسي. وتعرض لأحكام الحسبة كل من الماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية" والقاضي أبو يعلى محمد بن الحسن الفراء في الأحكام السلطانية.

وأهم مصدر اعتمدنا عليه هو نوازل الونشريسي[22]، وقد تولى قضاء فاس وقد خصص جزءا هاما من الجزء الثامن من المعيار لنوازل الضرر المتعلقة بالبناء وسماه " نوازل الضرر والبنيان " وقد ساق فيه الكثير من النوازل وأورد الكثير من فتاوى وأقضية الفقهاء والقضاة، وهو في غالبه يستند إلى آراء المذهب المالكي[23]. وقد أوردنا في متن هذه الرسالة عددا هاما من الأمثلة لنوازل الونشريسي.

المؤلفات المتخصصة الحديثة:

بعد التخلص من ربقة الاستعمار وظهور بوادر ما يعرف بالصحوة الإسلامية، ظهرت طليعة من الباحثين كرست جهودها لدراسة تراث الأمة الإسلامية وتخليصه من المناهج الاستشراقية التي سيطرت عليه لفترات طويلة وحاولت إفراغه من محتوياته الثقافية والدينية.

ومن أهم هذه الدراسات التي ساهمت في بعث التراث المعماري الإسلامي ودفعت الأجيال الجديدة للاهتمام بهذا المجال نذكر مجموعة من التآليف.

"عمارة الأرض في الإسلام " لجميل أكبر وهو مؤلف ضخم و قسمه صاحبه إلى تسعة فصول، و تفوق صفحاته خمسمائة صفحة..

وما يميز الكتاب ثلاثة أمور:

مقارنته بين أحكام الشريعة و الأحكام الوضعية.

أنه ثري بالصور التوضيحية.

أنه تعرض لكثيرمن الأراء الفقهاء في بعض أهم مسائل البناء وعرض لها بالنقد والترجيح.

"فقه العمارة الإسلامية" لـ "خالد عزب" وهو أيضا كتاب على صغر حجمه إلا أنه مهم فهو كتاب يدور فلكه في دور الفقه في التنظيم العمراني ودوره في تنظيم الوحدات التجارية و السكنية[24].

"المدينة الإسلامية" وهو من تأليف عبد الستار عثمان وهو مخصص لتطور ونشأة المدن الإسلامية وخصائصها، فتحدث فيه عن شوارع المدينة وطرقاتها ثم تحدث عن المرافق العامة والخاصة داخل المدينة الإسلامية[25].

ولا يمكننا في هذه المقالة أن نذكر كل المؤلفات التي تناولت هذا الجانب الهام من تراثنا بالدراسة و التحليل، لهذا فقد ذكرت ما ظننت أنّه هام وما هو غير مشهور من التآليف.

الهوامش:

[1]- طبع في مكتبة الضامري للنشر و التوزيع السلطنة عمان.

[2]- مقدمة كتاب القسمة: أبو العباس أحمد بن بكر الفرسطائي، تحقيق محمد صالح ناصرو بكر بن محمد الشيخ بلحاج، ط1، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، 1992، ص 24.

[3]- عبد الله بن عبد الحكم، فقيه مالكي من أصحاب مالك ت 214 هـ(الأعلام، ج1، ص122).

[4]- عيسى بن دينار الغافقي، فقيه الأندلس في عصره ت 212هـ(الاعلام، ج1، ص220).

[5]- ابن الرامي:مصدرسابق، مج1 ص 26.

[6]- ابن مازة: كتاب الحيطان دراسة فقهية لأحكام البناء و الارتفاق، برهان الأئمة حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري، تحقيق عبد الله نذير أحمد، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 1996.

[7]- الزركلي:الأعلام، رتبه وعلق عليه زهير ظاظا، شركة دار الأرقم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج2، ص336.

[8]- ابن مازة: المصدر السابق، ص73.

[9]- أن يوضع الخشب على الحائط وهو شكل مربع.

[10]- ابن مازة: المصدر السابق، ص73.

[11]- محمد بن ابراهيم اللخمي، بناء من أهل تونس، ت سنة734هـ (الأعلام، ج1، ص464).

[12]- ابن الرامي: الإعلام بأحكام البنيان، تحقيق ودراسة عبد الرحمان الأطرم، مركز الدراسات الإعلام، الرياض، ط، 1995.1 ج1، ص 122.

[13]- نفسه، ج1. ص293.

[14]- نفسه، ج1. ص208.

[15]- الحديث رواه أبو سعيد الخذري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا ضرر و لا ضرار"، رواه الإمام الشوكاني في نيل الأوطار ، مكتبات الكليات الأزهرية ، مج 6، ص200.

[16]- أنظر مقدمة ابن الرامي: مج1، ص 19.

[17]- جلال الدين السيوطي:الحاوي للفتاوي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، لمكتبة العصرية، 1990، ط1، مج1، ص 169.

[18]- طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[19]- الزركشي: محمد بن بهادر، من علماء الشافعية وهو تركي الأصل، ت79(الأعلام، ج1، ص493).

[20]- أبو صالح أيمن صالح شعبان: مقدمة كتاب إعلام الساجد.، ص 5.

[21]- محمد بن محمد القرشي(ابن الإخوة)، محد ث، ت729 (الأعلام، ج1، ص461).

[22]- أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني، فقيه مالكي، نكب ونهبت داره، ت913هـ(الأعلام، ج1، ص540).

[23]- أنظر الونشريسي، أحمد بن يحيي: المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوي علماء إفريقية والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج8، ص 435 إلى ص 458.

[24]- و للمؤلف كتاب آخر لا يقل أهمية و هو كتاب – تخطيط و عمارة المدن –.

[25]- محمدعبد الستار عثمان: **المدينة الإسلامية**، عالم المعرفة، الرسالة، الكويت، 1988، ص 169.